

الحوثيون يقبلون بالحوار لتجنب الضغوط الدولية

التغير في الموقف الأميركي يدفع الحوثيين إلى مراجعة حساباتهم



مناورات جديدة دفعت بها جماعة الحوثيين في اليمن للالتفاف على الضغوط الدولية حيث دعا رئيس المجلس السياسي الأعلى التابع للحوثيين مهدي المشاط، إلى العمل المشترك على وقف جميع الأعمال العدائية من كل الأطراف في خطوة رأت فيها أوساط سياسية يمنية تغيراً لحتمته تحول الخطاب السياسي للولايات المتحدة بشأن الأزمة اليمنية.

صالح البيضاوي

عدن - وصفت مصادر سياسية يمنية مطلعة التصريحات التي أطلقها رئيس المجلس السياسي الأعلى للحوثيين مهدي المشاط، بأنها محاولة للخروج من دائرة الضغوط الدولية المتزايدة على الحوثيين في ظل التحول الذي يشهده الخطاب السياسي ل واشنطن وتحميل الجماعة المدعومة من إيران مسؤولية فشل جهود إحلال السلام في اليمن. وفي كلمة له بمناسبة ذكرى إعلان الوحدة اليمنية، دعا المشاط "إلى العمل المشترك على وقف جميع الأعمال العدائية من كل الأطراف ومعالجة آثار وتداعيات الحرب، وصولاً إلى استئناف العلاقات على قاعدة الإخاء الصادق وحسن الجوار والاحترام المتبادل والتعاون المشترك وصون أمن وسيادة ومصالح البلدين والشعبين الشقيقين".

وجاءت تصريحات المشاط بعد ساعات من فرض واشنطن عقوبات على قياديين عسكريين حوثيين بارزين يشاركون في الهجمات على محافظة مأرب التي تضم الآلاف من النازحين اليمنيين، هما محمد عبدالكريم الغماري ويوسف المداني.



محمود الطاهر

الهدف من تصريحات المشاط بعث رسائل تؤكد مظلومية الحوثيين

استحقاقات إنسانية ومن ذلك وقف إطلاق النار وفتح مطار صنعاء وميناء الحديدة وهي الفئات النقص التي تضمنتها مبادرة المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث (الإعلان المشترك) وقوبلت برفض الحوثيين.

وجدد المشاط وفقاً لما نقلته وسائل إعلام حوثية "التأكيد للأمم المتحدة وللجميع، الاستعداد التام للإسهام بفاعلية في تحقيق السلام مع التشديد على ضرورة الفصل بين الجانب الإنساني والجوانب الأخرى"، مشيراً إلى أن "فتح المطارات والموانئ وإنهاء الحصار القائم استحقاق خالص للشعب اليمني ولا ينبغي تحويل مثل هذه المسائل إلى مادة للمقايضة أو سلاح من أسلحة الحرب لانتراز مكاسب تقاوضية في الجانبين السياسي والعسكري".

ويسعى الحوثيون لاتباع تكتيك سياسي قائم على تصفير نتائج المباحثات غير المباشرة التي رعتها الأمم المتحدة طوال العامين الماضيين، والتي تكللت بموافقة الحكومتين اليمنية والسعودية على الصيغة النهائية للمبادرة الأممية الخاصة بوقف إطلاق النار، والمضي في مسارات متباينة في الجانبين العسكري والسياسي، من خلال تصدير مواقف

متباينة بالتوازي مع استمرار التصعيد العسكري المتمثل في تكثيف الهجوم على مأرب ومواصله العمليات التي تستهدف الأراضي السعودية باستخدام الطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية.

وفي تصريح لـ "العرب" قلل الباحث السياسي اليمني محمود الطاهر من حول السلام التي أطلقها رئيس المجلس السياسي الحوثي مهدي المشاط، معتبراً أن تلك "التصريحات تكرر لأسطوانة داب الحوثيون على ترديدها في الخطابات الرسمية وعند المنعطفات الحادة التي يمر بها الملف اليمني". وقال الطاهر إن "الهدف من وراء هذه التصريحات إرسال رسائل للدخل والخارج للتأكيد على مظلومية الحوثيين المزعومة ونزوعهم نحو السلام، وأن المشكلة تكمن في موقف الحكومة اليمنية والتحالف العربي".

ولفت الطاهر إلى أن "حديث المشاط الأخير تزامن مع تراجع مع ما يبدو أنه مراجعة للسياسة الخارجية الأميركية إزاء اليمن وتقييم تجربتها خلال الستة أشهر الماضية مع الميليشيا الحوثية، وعن تأثير العقوبات الأميركية على قيادة الجماعة الحوثية".

وأضاف "في نظري، الحوثيون لا تهمهم العقوبات الأميركية على أفراد وكيانات مرتبطة بهم، بقدر ما يقلقهم أن يتطور ذلك، وتعيد واشطن استخدام الطائرات إلى لائحة المنظمات الإرهابية، ويخسروا الكثير مما كسبوه منذ دخول بابتد البيت الأبيض، ولذلك كانت المرواغة واضحة في خطاب مهدي المشاط الذي لا يخلو من المغالطة المعهودة من قبل الجماعة التي تتحدث عن استعدادها لإحلال السلام بشرط فصل الجانب الإنساني عن السياسي، وعزمها عودة العلاقات مع السعودية، تكرار التصريحات العاطفية بهدف تحقيق بعض من مكاسبها السياسية والعسكرية على حساب اليمنيين ومختلف مكوناتهم السياسية".

وشهد موقف واشنطن منذ فشل جهود مبعوثها إلى اليمن تيم ليندركينغ في إقناع الحوثيين بالموافقة على خطة وقف إطلاق النار التي أعدها المبعوث الأممي مارتن غريفيث، الذي رفض وفد المفاوضات الحوثي في مسقط لقاءه المبعوث الأميركي.

وتكشف بيان صادر عن وزارة الخارجية الأميركية الخميس عن فرض واشنطن عقوبات ضد اثنين من كبار

مناورة لتفادي العزلة

قادة الحوثيين "لتورطهما في هجمات عسكرية تقاوم الأزمة الإنسانية وتشكل تهديدا خطيرا للمدنيين وتزعزع استقرار اليمن"، بحسب ما جاء في البيان الذي تضمن الإشارة إلى "المساعدة عن أعمال الحوثيين التي تديم الصراع في اليمن وتقوض جهود السلام، بما في ذلك الهجوم الوحشي والمكلف الذي يستهدف مأرب".

وتابع البيان "إن إعادة تموضع الحوثيين المستمرة وغيرها من انتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار في الحديدة تهدد الاستقرار في مدينة تعد بمثابة طريق حاسم للسلع الإنسانية والتجارية الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، ترد تقارير منتظمة عن هجمات الحوثيين على المدنيين والبنية التحتية المدنية في الحديدة وحولها، مما يفاقم الوضع لليمنيين الذين يواجهون بعضاً من أعلى مستويات الحاجات الإنسانية في البلاد". ودعت الخارجية الأميركية الحوثيين إلى "الوقف الفوري لكافة الهجمات العسكرية، وبخاصة هجومهم على مأرب"، كما حثتهم على "الامتناع عن الأعمال المزعزعة للاستقرار والمشاركة في جهود المبعوث الخاص للامم المتحدة لتحقيق السلام".

تحذير مصري شديد للجهة من تداعيات ملء سد النهضة

القاهرة - وجهت مصر تحذيراً شديداً للجهة إلى إثيوبيا بشأن الملء الثاني لسد النهضة حيث اعتبرت القاهرة ذلك خروجاً لإثيوبيا عن القانون الدولي.

وقال وزير الخارجية المصري سامح شكري "إذا ما أقدمت على الملء الثاني لسد النهضة دون اتفاق شامل يعتبر هذا الأمر مخالفة لتعهداتها وفقاً لاتفاق المبادئ، وتعد إثيوبيا قد دخلت في مرحلة الخروج عن القانون الدولي، وتعتبر دولة خارجة عن إطار القانون والتصرف المسؤول".

وأضاف أن مصر "لن تتهاون في الدفاع عن حصتها المائية، وهذا تم التأكيد عليه من خلال تصريحات الرئيس عبدالفتاح السيسي، ووزير الري، وهناك وضوح كامل أن مصر لن تقبل بأي إضرار مائي يقع علينا، ولكن لا بد أن نربط ذلك بالضرر الواقع".

وأردف شكري "هناك ضرر يمكن أن تتحمله مصر وضرر لا يمكن أن نتعامل معه أو نستوعبه"، مشيراً إلى أن "الضرر الذي يمكن تداركه يتمثل في الوصول إلى اتفاق بين الدول الثلاث (مصر، والسودان، وإثيوبيا)".

وتابع "أما الضرر الذي لا يمكن تداركه أو تتحمله مصر يتمثل في المضي قدماً بإعادة منفردة من أحد الأطراف"، لافتاً إلى أن "مضي إثيوبيا في إرادة منفردة سيخلق علاقة فيها تشاحن بين الدول ومن شأنه أن يزعزع الأمن ولن نتنازل عن حقوقنا المائية".

وأشار إلى أن بلاده "في مرحلة لتقييم الوضع من كل أوجهة الدولة والنهضة بشكل لحظي ما يتم في سد النهضة وظهورات البناء والتعرف على النتائج التي قد تتولد بشأن اتخاذ إثيوبيا خطوات قادمة".

وجاءت تصريحات شكري رداً على نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإثيوبي ديمبيكي ميكونين الذي أكد الجمعة، أن "ملء سد النهضة للسنة الثانية سيتم كما هو مقرر وموافق عليه من قبل المجموعة الوطنية للبحث العلمي للدول الثلاث"، وفق ما نقلت عنه وكالة الأنباء الإثيوبية الرسمية.

واتهم ميكونين مصر والسودان "بمحاولة ممارسة ضغوط غير ضرورية على إثيوبيا من خلال وسائل مختلفة بما في ذلك تحويل وتسييس القضايا الفنية التي لن تؤدي إلا إلى تفويض الثقة بين الدول الثلاث".

وتصر إثيوبيا على ملء ثان لسد النهضة بالمياه في يوليو وأغسطس، بعد نحو عام عن ملء أول، حتى لو لم تتوصل إلى اتفاق، وتقول إنها لا تستهدف الإضرار بمصالح السودان ومصر، وإن الهدف من السد هو توليد الكهرباء لأغراض التنمية.

الحريري يرد على عون: أنت تمتلك باعاً طويلاً في تعطيل تشكيل الحكومات

بيروت - كشفت مصادر سياسية لبنانية أن الكلمة التي ألقاها سعد الحريري في مجلس النواب السبت ووجه فيها اتهامات لرئيس الجمهورية ميشال عون كانت كلمة مشتركة بينه وبين رئيس مجلس النواب نبيه بري.

وأوضحت هذه المصادر أن بري اطلع مسبقاً على نص كلمة الحريري، ونصح رئيس الوزراء المكلف بالتخفيف من حدة بعض الجمل والعبارات، وهذا ما فعله الحريري أخذاً بنصائح رئيس مجلس النواب.

ومع ذلك لم تخل كلمة الحريري من مفردات التصعيد، حيث وجه وإبلا من الاتهامات للرئيس عون الذي اتهمه بالعمل على تعطيل الحياة السياسية في البلاد. وقال الحريري خلال جلسة استماع في مجلس النواب موجهاً خطابه إلى ميشال عون، إنه "يريد تغيير الدستور وتعطيل الحياة السياسية في البلاد، والأخطر من ذلك هو يقتل أي أمل أمام اللبنانيين بوقف الانهيار الذي يعيشونه جميعاً في يومياتهم الاجتماعية والاقتصادية".

وأضاف "لن أشكل الحكومة كما يريدونها فريق فخامة الرئيس، ولا كما يريدونها أي فريق سياسي. لن أشكل الحكومة إلا كما يريدونها وقف الانهيار ومنع الارتطام الكبير الذي يهدد اللبنانيين في أكلهم وصحتهم وحياتهم ودولتهم".

وتابع "نحن أمام رئيس أجل الاستشارات النيابية الملزمة على أمل أن يمنع النواب من تسمية سعد الحريري رئيساً للحكومة".

ماروني، في رسالته "أصبح من الثابت أن الرئيس المكلف عاجز عن تأليف حكومة قادرة على الإنقاذ، والتواصل الجدي مع مؤسسات المال الأجنبية والصناديق الدولية والدول المانحة".

وطالب مناقشة رسالته في البرلمان "واتخاذ الموقف أو الإجراء أو القرار المناسب بشأنها لمفغة الشعب الذي يؤمن" وهو ينتظر حكومته الجديدة".

وكان عون وحلفاؤه روجوا خلال الفترة الماضية لإمكانية اعتذار الحريري عن تأليف الحكومة لأسباب مختلفة، من بينها ضغوط خارجية.

ويختلف رئيس الحكومة المكلف منذ 7 أشهر مع رئيس البلاد حول التشكيلة الحكومية المنتظرة، ويتركز الخلاف بينهما حول عدد الحقائق الوزارية، وتسمية الوزراء خصوصاً المسيحيين منهم.

ويتهم الحريري عون بمحاولته الحصول لفريقه (التيار الوطني الحر) على "الثلاث المعطل" في الحكومة، وهو ما ينفيه الرئيس.

و"الثلاث المعطل" يعني حصول فصيل سياسي على ثلث عدد الحقائق الوزارية.

لأشهر طويلة، مبرزا أن عون "يريد فرض أسماء معينة وفرض الثلث المعطل". وكان عون وجه رسالة إلى البرلمان عبر رئيسه نبيه بري، قال فيها إن "آثار التأخير السلبية انعكست على الاستقرار السياسي والأمن الصحي والاجتماعي والاقتصادي والمالي والخدمات العام، وحالت دون معالجة ملفات حساسة".

وكتب الرئيس عون، وهو مسيحي



الحريري يعكس الهجوم على عون



جبران باسيل

عون لم يكن يهدف إلى سحب تكليف رئيس الوزراء المكلف

وكلف الحريري، وهو سني ترأس عدة حكومات سابقة، بتشكيل الحكومة في أكتوبر، بعد أن فشل رئيس وزراء مكلف سابق في تشكيل حكومة تكنوقراط إثر عدة أسابيع من المساعي.

ويشترط المناهضون لتشكيل حكومة تتوافق لها مقومات البناء من التكنوقراط أو المختصين قبل تقديم الأموال اللازمة بشدة لإنقاذ الاقتصاد اللبناني.

وغالباً ما يستغرق تشكيل الحكومات في لبنان أشهراً طويلة جراء الانقسامات السياسية الحادة والخلاف على الحصص، لكن الانهيار الاقتصادي الحالي الذي فاقمته إجراءات مواجهة فايروس كورونا، لا يسمح بالمطالبة، وهو ما يؤكد عليه المجتمع الدولي موجهاً أسمى الانتقادات للمسؤولين اللبنانيين.